الأنباء
المجلة الصباح
العدد 2684 - السنة التاسعة
الجمعة 6 جمادى الأولى 1438 - الموافق 3 فبراير 2017
Friday 3 February 2017 - No.2684 - 9th Year

5 لجان برلمانية تعقد اجتماعاتها.. الأحد

تعقد خمس لجان برلمانية اجتماعات لها الأحد للنظر في القضايا المدرجة على جدول اعمالها.
حيث تنظر لجنة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية مناقشة طلب رفع الحصانة النيابية عن الأعضاء وليد الطبطبائي وجمعان الحربش ومحمد المطير وأحمد الفضل.كما تناقش اللجنةحظر الشهادة العلمية غير المعادلة وإنشاء اللجنة العليا لمتابعة التركيبة السكانية.
وتبحث لجنة الشؤون الداخلية والدفاع مشروعين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شان انتخابات اعضاء مجلس الأمة.
وناقش لجنة حماية الأموال العامة التحقيق في حفظ الهيئة العامة لمكافحة الفساد البلاغات المقدمة إليها وأسباب الحفظ.

استياء نيابي بسبب عدم اكتمال نصاب جلسة «التركيبة السكانية» والكندري يعلن تقديم الطلب مرة أخرى

الغانم: جلسة طرح الثقة بموعدها..والحكومة لم تبلغني بجديد

■ تلقيت طلب جلسة «التركيبة السكانية» ووجهت الدعوة ولم يكتمل النصاب

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه لم يتلق من الحكومة اي شيء بخصوص وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود وانه، حتى هذه اللحظة، ما يزال موعد الجلسة الخاصة الأربعاء المقبل قائما للتصويت على طرح الثقة.

وفيما يخص جلسة التركيبة السكانية أوضح الغانم انه وفقا للمادة 72 من اللائحة فقد تلقيت طلب عقد جلسة خاصة بشأن التركيبة السكانية ووجهت الدعوة وفقا للمواعيد التي حددتها اللائحة.

وأضاف انه في الساعة 9 تم رفع الجلسة لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وبعدها ايضا لم يكتمل النصاب.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد رفع أمس الخميس الجلسة الخاصة لبحث الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة زيادة أعداد العمالة الأجنبية والقضاء على ظاهرة الاتجار بالإقامات والتلاعب بتقديرات العمالة.

واضطر الغانم إلى رفع الجلسة نهائيا بعد أن رفعها الساعة التاسعة صباحا نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب ثم عاد ليستأنفها إلا ان النصاب حال دون عقدها.

من جانبه نفى وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فالح العزب ما تردد بشأن استقالة وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، مؤكداً أن الامر متروك للقيادة السياسية والوزير المعني، وما زالت الحكومة تدرس المواقف السياسية كافة .

وحول جلسة الأمس استغرب العزب توجيه اللوم إلى الحكومة في عدم اكتمال النصاب في الجلسة، مشيرا إلى أن الحكومة حضرت بالوزراء المختصين وهم وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

وأوضح انه يفترض من ينسق في هذا الأمر من طلب انعقاد الجلسة وليس الحكومة لأن الطلب مقدم من أعضاء مجلس الإمة، والحكومة حضرت، لكن دائما تلام الحكومة وتتحمل وزر النوايا.

وأضاف أن من يتحمل وزر عدم انعقاد الجلسة النواب وليست الحكومة، وحتى جلسة أمس الأول حضرت الحكومة ولم يحضر اغلب النواب والأمر برمته مرتبط بحضور النواب وليس عدم حضور الحكومة.

على صعيد متصل اعرب عدد من النواب عن استيائهم بسبب عدم اكتمال النصاب لعقد الجلسة الخاصة لبحث الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة زيادة اعداد العمالة الأجنبية والقضاء على ظاهرة الاتجار بالإقامات والتلاعب بتقديرات العمالة.

واعلنوا في تصريحات عقب رفع الجلسة اليوم عن مقترحات للحد من ازدياد العمالة الوهمية والقضاء على تجارة الاقامات .

وقال النائب د. عبدالكريم الكندري إن عدم عقد الجلسة الخاصة بمناقشة التركيبة السكانية بسبب عدم اكتمال النصاب خيبة امل كبيرة، لافتا الى ان غياب بعض النواب عن الجلسة يعد استهتارا بهذه القضية الحساسة.

واستغرب الكندري حضور الحكومة الكبير في جلسة رفع الحصانات وحضورها بعدد قليل خلال جلسة اليوم، متمنيا ان تكون هناك محاسبة لمن لم يحضر الجلسة من النواب.

وأعلن الكندري انه سيتقدم بطلب آخر لعقد هذه الجلسة بعد أيام كما سيتقدم بثلاثة اقتراحات بقوانين لتعديل التركيبة السكانية.

وأكد النائب حمدان العازمي ان المسؤولية بالدرجة الاولى تقع على الحكومة التي حضرت بثلاثة وزراء فقط ولكن العتاب الأكبر على النواب الذين لم يحضروا خصوصا مقدمي الطلب.

واستغرب العازمي من هذا التصرف الحكومي بالرغم من معاناتها في فتح وإغلاق تصاريح جلب العمالة مشيرا إلى ان عقد الجلسة يضع الحلول لهذه القضية التي تعاني منها جميعا.

من جانبها قالت النائبة صفاء الهاشم ان الرفع المتكرر للجلسات اصبح ظاهرة اما بافتعال سجال او عدم حضور للحكومة وبعض النواب ، معربة عن اسفها لعدم اكتمال النصاب لعقد الجلسة الخاصة بمناقشة قضية مهمة تخص الكويت وبنيتها التحتية.

وأضافت الهاشم ان التركيبة السكانية العمود الفقري للكويت وحتى لو لم تحضر الحكومة الجلسة سأرسل لها ما لدي من ارقام عبر وسائل التواصل حتى تعرف خطورة هذه المشكلة .

واكدت الهاشم ان البنية التحتية تدمرت بسبب التركيبة السكانية ، ويجب رسم مسار الدولة الى اين ذاهبة لافتة الى انه عندما تصل نسبة التركيبة السكانية 1 الى 3 فهذا مؤشر خطير يحتاج وقفه جادة.

وشددت الهاشم على ضرورة رفع الحد الأدنى من الرواتب والمحافظة على الحد الأعلى حتى يكون هناك فلترة وتضمن بقاء العمالة الماهرة فقط .

وبينت الهاشم ان تجار الإقامات السبب الرئيسي في ازدياد العمالة الوهمية متسائلة ما هي الإجراءات الحكومية تجاه معالجة هذه القضية ، وهل طبقت الحكومة سياسة الإحلال في الوظائف التي يشغلها الوافدين؟ واستغرب النائب مبارك الحجرف عدم اكتمال النصاب في جلسة اليوم رغم أهمية القضية المطروحة، التي تستحق أن نقف عندها ونبحث طرق معالجتها.

وقال إنه تم إعداد دراسة بشأن التركيبة السكانية لو طبقت قد تحد من ازدياد العمالة الوهمية ومن نشاط تجار الاقامات لافتا الى ان لديه ٣١ مقترحا بهذا الشأن سيوزعها على النواب والوزراء لعلها تطبق.

وطالب الحجرف بأن يتم تحويل تبعية هيئة القوى العاملة إلى وزارة التجارة بدلا من وزارة الشؤون بحكم ارتباط سوق العمل بالعمل التجاري في الكويت.

وأكد ان الوباء الكبير المنتشر في الكويت هو تجارة الإقامات وللأسف من يعمل بشكل حقيقي توقف ملفاته في وزارة الشؤون بينما التجار الكبار يترك لهم الحبل على الغارب.

بدوره طالب النائب مرزوق الخليفة بتشكيل لجنة من وزارات الشؤون والداخلية والتخطيط لتعديل التركيبة السكانية، وان يكون لدينا نظام اسوة بنظام الهجرة في اميركا.

وانتقد الخليفة أسلوب تعامل الوزارات مع قضية إحلال العمالة الوطنية، مشيرا إلى ان وزارتي الصحة والتربية تستقدمان العمالة من اصقاع الدنيا بينما يفترض ان الاولوية للكويتيين ثم للبدون، وتطالب على الاقل بمساواة الوافد بابن البلد في معادلة الشهادات.

وأضاف: ساوجه سؤالا الى الوزراء عن عدد المستشارين الوافدين في البلد ويجب ان تكون الاولوية للكويتيين المسجلين في ديوان الخدمة المدنية.

وأشار إلى أن وزيرة الشؤون أهملت تجار الاقامات والقاسدين الذين نشروا العمالة الهامشية وركزت على حل النقابات وقطع المساعدات عن المطلقات والارامل الكويتيات وتعسفت مع المعاقين.

من جهته قال النائب يوسف الفضالة انه من المؤسف عدم حضور الحكومة بجميع وزرائها - وكذلك عدد من النواب الجلسة الخاصة بمناقشة قضية مهمة مثل التركيبة السكانية، محملا من لم يحضر الجلسة المسؤولية كاملة تجاه قضية تهم الشارع الكويتي كاملا.

ولفت الى ماتعانيه الكويت من خلل يمتد اثره على الكويتين تقسيم من خلال عدم توفر وظائف حكومية للمواطنين وذلك نتيجة التخبط في الحكومة، مبينا أن هذا الامر يحتاج الى معرفة أسبابه واجبار الحكومة على خطة عمل للحفاظ على التركيبة السكانية.

لتعديل التركيبة السكانية، وان يكون لدينا نظام اسوة بنظام الهجرة في اميركا.

وانتقد الخليفة أسلوب تعامل الوزارات مع قضية إحلال العمالة الوطنية، مشيرا إلى ان وزارتي الصحة والتربية تستقدمان العمالة من اصقاع الدنيا بينما يفترض ان الاولوية للكويتيين ثم للبدون، وتطالب على الاقل بمساواة الوافد بابن البلد في معادلة الشهادات.

وأضاف: ساوجه سؤالا الى الوزراء عن عدد المستشارين الوافدين في البلد ويجب ان تكون الاولوية للكويتيين المسجلين في ديوان الخدمة المدنية.

وأشار إلى أن وزيرة الشؤون أهملت تجار الاقامات والقاسدين الذين نشروا العمالة الهامشية وركزت على حل النقابات وقطع المساعدات عن المطلقات والارامل الكويتيات وتعسفت مع المعاقين.

من جهته قال النائب يوسف الفضالة انه من المؤسف عدم حضور الحكومة بجميع وزرائها - وكذلك عدد من النواب الجلسة الخاصة بمناقشة قضية مهمة مثل التركيبة السكانية، محملا من لم يحضر الجلسة المسؤولية كاملة تجاه قضية تهم الشارع الكويتي كاملا.

ولفت الى ماتعانيه الكويت من خلل يمتد اثره على الكويتين تقسيم من خلال عدم توفر وظائف حكومية للمواطنين وذلك نتيجة التخبط في الحكومة، مبينا أن هذا الامر يحتاج الى معرفة أسبابه واجبار الحكومة على خطة عمل للحفاظ على التركيبة السكانية.

الغانم يرفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب

النواب يهمون بمغادرة الجلسة

■ العزب: استقالة وزير الإعلام أمر متروك للقيادة السياسية والوزير المعني

■ يجب ألا يوجه اللوم للحكومة عن عدم اكتمال النصاب في الجلسة فقد حضرنا بعدد من الوزراء المختصين

■ الهاشم: يجب رفع الحد الأدنى من الرواتب لفلترة العمالة وضمان بقاء الماهرة منها

■ العدساني: يجب محاربة تجار الإقامات والعمالة المخالفة للقوانين

■ عبد الكريم الكندري: غياب بعض النواب يعد استهتاراً بهذه القضية الحساسة

■ حمدان العازمي: نعتب على النواب خصوصاً مقدمي الطلب الذين لم يحضروا

■ الفضالة: أحمل الحكومة والنواب الذين لم يحضروا مسؤولية عدم عقد الجلسة

■ الحجرف: يجب تحويل تبعية «القوى العاملة» إلى التجارة لارتباطها بسوق العمل

■ الخليفة: لابد من تشكيل لجنة من الشؤون والداخلية والتخطيط لتعديل التركيبة السكانية

بدوره قال النائب رياض العدساني إن من حق المواطن أن يعز في وطنه ولدينا عدد كبير من دون عمل وهذا الرقم يزيد وهناك أيضا أكثر من ٤٣ ألف رخصة عمل لم يتم التفتيش عليها.

وطالب العدساني الحكومة بتطبيق سياسة الاحلال في الوظائف التي يمكن ان يشغلها المواطنين دون المساس بكرامة الوافد ومحاسبة تاجر الاقامات والوافد الذي قبل بمخالفة القانون.

وأكد العدساني على أهمية قضية التركيبة السكانية ملقيا باللوم على النواب الذين لم يحضروا وقال يفترض على اعضاء مجلس الامة ان يكملوا النصاب عندما تكون القضية عامة ووطنية.

وقال ان ملف الشركات الوهمية وتجار الإقامات كان محورا ضمن استجوابه لرئيس الوزراء في المجلس المنحل لافتا الى ان هناك 43 رخصة لم يتم التفتيش عليها و39 الف رخصة لم يتم تحديث بياناتها.

وذكر أن عدد الوافدين العاملين في القطاع الحكومي بلغ 94 الف وافد تبلغ قيمة رواتبهم 544 مليون دينار، داعيا إلى تطبيق سياسة الإحلال في أقرب وقت.

وأشار العدساني إلى أن البيانات الإحصائية تشير إلى أن عدد الوافدين داخل قوة العمل 2.138 مليون وافد منهم وافد منهم(17.498) عاطل عن العمل . والمواطنون داخل قوة العمل (435.904)اضافة الى 11.670 عاطل عن العمل .

وتساءل: على اي أساس وجود هذا العدد من الوافدين والمواطنين المسجلين في الإطار الحكومي الذين يحصلون على الرواتب من غير وجه ؟ معتبرا أن هذا الأمر كسر للقانون والأصل أن يكون الأجر مقابل العمل.

واستغرب أن ديوان الخدمة المدنية يضع سقفا لراتب المواطن ومكافأته بينما الوافد لا سقف له، ويتم تعيينه بشكل أسرع من المواطن، مؤكدا على ضرورة تعديل كل القرارات والقوانين المتعلقة في هذا الجانب.

بدوره اعتبر النائب عبد الله فهاد ان مشكلة نصاب الجلسة الخاصة تؤكد عدم جدية الحكومة وبعض النواب في حل قضية التركيبة السكانية.

وانتقد فهاد التراخي الحكومي في ملف الاقامات ومطاردة كبار اصحاب المصالح في هذا الملف والذي يعد أصل المشكلة والاكتفاء بمطاردة العامل البسيط.

وأكد أن اغراق البلد بعدد كبير من العمالة الهامشية أدى إلى اختلال التركيبة السكانية وأن إيجاد حلول ذلك مسؤولية الحكومة كاشفا انه كان سيقدم خلال الجلسة الخاصة عددا من المقترحات لعلاج هذا الوضع.

وأوضح فهاد ان تصنيف الكويت كوجهة لطلب الرزق لكل العرب مصدر فخر لكل الكويتيين ولذلك فالنواب حريصون أن يتم المعالجة وفقا للقوانين التي تحفظ حقوق الجميع.

■ فهاد : ملف تجارة الإقامات مسؤولية الحكومة في المقام الأول

الغانم متحدثا لوسائل الإعلام

العزب ينفي استقالة وزير الإعلام

عبدالله فهاد

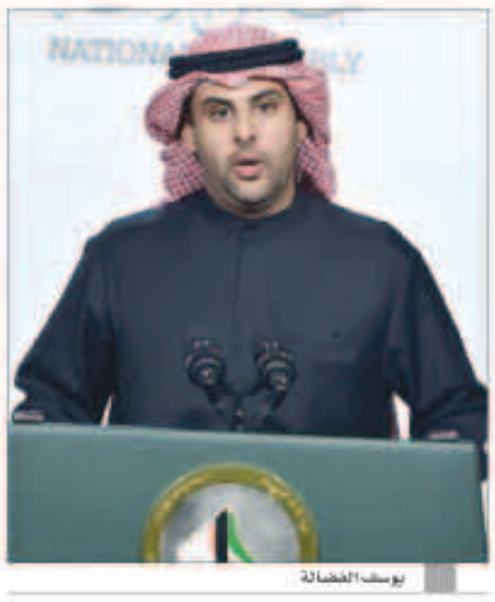
يوسف الفضالة

صفاء الهاشم

مرزوق الخليفة

مبارك الحجرف